

تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق
على مصرف قطر الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2018

**Evaluating the financial performance of Islamic banks using the return on
assets and return on equity indicators, applying to Qatar Islamic Bank and
Jordan Islamic Bank during the period 2008-2018**

د/ تومي ابراهيم¹، د/ المسعود ربيع²

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، brahim.toumi@univ-biskra.dz

² جامعة محمد خيضر بسكرة، rebie.messaoud@univ-biskra.dz

تاريخ التسليم: 2020/10/28، تاريخ المراجعة: 2021/01/19، تاريخ القبول: 2021/03/22

Abstract

ملخص

This study seeks to measure the financial performance of two Islamic banks: Qatar Islamic and Jordan Islamic Bank, through using two indicators: return on assets and return on equity, and analyze the impact of their determinants on the bank's profitability during the period 2008-2018. To achieve the objectives of the study, The researchers used statistical and econometrics methods via using the "Eviews8" software to estimate model to the return on assets and model to return on equity for the two banks.

The study found a discrepancy in the relationship between the dimensions of the study (direct, inverse relationship), while the exchange rate did not show any effect on the financial performance of the two banks under study.

Key words: Islamic banking, financial performance, evaluation of financial performance, return on assets, return on equity.

تهدف هذه الدراسة الى قياس الأداء المالي لمصرفين هما: مصرف قطر الإسلامي والبنك الأردني الإسلامي من خلال مؤشرين هما العائد على الأصول والعائد على حقوق ملكية وتحليل أثر محدداتهما على ربحية المصرفين خلال الفترة 2008-2018. ولغرض اجراء هذه الدراسة، فقد تم استخدام برمجية "الإيفيزوز8" لتقدير نموذج للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصرفين.

وقد توصلت الدراسة الى تباين في العلاقة بين ابعاد الدراسة (علاقة طردية، عكسية) في حين لم يظهر أي أثر لسعر الصرف على الاداء المالي للمصرفين محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية، أداء مالي، تقييم أداء مالي، عائد على الأصول، عائد على حقوق الملكية.

* المؤلف المراسل

1. مقدّمة:

عملت المصارف الإسلامية على بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها بما تقتضيه آفاق العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية حيث تعدّ التطبيق العملي لأحد أسس الاقتصاد الإسلامي، وقد ظهرت هذه المصارف تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن قاعدة الديون والربا، الأمر الذي يجعلها تختلف عن سائر المصارف التقليدية في قواعد العمل وأهدافه وآلياته طالما أن هذا الالتزام العقائدي يعدّ مرجعا أساسيا في قيامها بوظائفها، وقد استطاعت هذه المصارف أن تفرض وجودها إقليميا ودوليا على الرغم من أنها مؤسسات حديثة النشأة مقارنة بالتاريخ الطويل والتجربة المتمرسّة للمصارف التقليدية، وقد أثبتت أيضا أنها أكثر قدرة ومرونة في إدارة المخاطر لأن أسس عملها يقوم على أساس المشاركة في الأرباح و الخسائر، وليس الإقراض والاقتراض كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية، وهي بالتالي أقلّ تأثرا بالصدمات وهذا ما ظهر جليا خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي ألفت بظلالها على مختلف المجالات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية وحتى السياسية.

تستند المصارف الإسلامية على فلسفة عمل قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء ومن أهم هذه المبادئ قاعدة الغنم بالغرم التي تقوم على أنّ العائد لا يكون إلا نتيجة تحمّل المخاطرة إلى جانب قاعدة الخراج بالضمان التي تؤكد أهم سمة من سمات رأس المال في الإسلام وهي الاستعداد لتحمل المخاطرة (العلاونة، 2009، صفحة 67)، وقد استخدمت العديد من النماذج والمؤشرات في تقييم أداء المؤسسات المصرفية، فمنها ما استخدم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما استخدم في أوروبا، حيث تعتمد هذه النماذج على الأدوات والطرق الحديثة في تحديد مواطن الضعف والقوة، إلا أن دراستنا ستركز على مؤشرين إثنين فقط هما: مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة 2008-2018 باعتبارهما مؤشرين لقياس الربحية في المصارف على اعتبار أن الأرباح هي الضامن الأساسي للنمو و الاستمرار والبحث والتطوير وكذا لتوفر البيانات، وانطلاقا مما سبق نتبلور إشكالية الدراسة المتمثلة في الآتي:

كيف يمكن تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي و البنك الأردني الإسلامي خلال الفترة (2008-2018)؟

وتنبثق عن الاشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية من جهة، ومحدّداتهما من جهة أخرى، في مصرف قطر الاسلامي خلال الفترة 2008-2018؟

- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية من جهة، ومحدّداتهما من جهة أخرى، في البنك الاسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2018؟

2. فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة تمّ صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية من جهة، ومحدّداتهما من جهة أخرى، في مصرف قطر الاسلامي خلال الفترة 2008-2018.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية من جهة، ومحدّداتهما من جهة أخرى في البنك الاسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2018.

3. أهمية الدراسة: زادت أهمية المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت المؤسسات المالية في أمريكا ودول أوروبا في نهاية 2008م، حيث لم تسجل حالة إفلاس واحدة لمصرف إسلامي، في حين تعرّض مئات المصارف في كل من أمريكا وأوروبا للإفلاس، ذلك أنّ معرفة المصارف الإسلامية للمخاطر التي تواجهها وتقييمها وإدارتها بكفاءة عالية، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاحها وازدهارها وقدرتها على تحقيق أهدافها والمحافظة على تحقيق مقصد حفظ المال وتميمته من جهة أخرى، سواء كانت هذه الأموال أموالها الخاصة أو أموال الغير، وبالتالي تأتي أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على قطاع هام وهو قطاع المصارف الإسلامية من خلال تحليل وقياس قدرته على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في مختلف صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة، المرابحة، المضاربة، التجارة المباشرة، الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية، وإنشاء المشاريع الاستثمارية وغيرها باستخدام مؤشرين هامّين هما: مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية، وتزداد أهمية هذه الدراسة كونها تأخذ بعين الاعتبار الفترة 2008-2018 وهي فترة تمتد لأكثر من عقد من الزمن.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بموضوع الأداء المالي وإمكانية الاستفادة منه من طرف مديري المؤسسات والمصارف بشكل عام والمصارف الاسلامية بشكل خاص؛
- تقديم مفهوم حول تقييم الأداء المالي وأدواته ومؤشراته، على الرغم من وجود تباين واختلاف الرؤى بين الباحثين حوله وحول المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي ذاتها؛
- التعرف على مؤشرات الربحية لقياس الأداء المالي في المصارف، وقياس ربحية مصرف قطر الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني بناء على مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة؛
- التعرف على العلاقة بين العناصر التي لها تأثير على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية بالنسبة للمصارف الاسلامية وتحديدًا مصرفي قطر الاسلامي و الاسلامي الأردني.

5. أهم الدراسات السابقة:

1.5. امارة محمد يحي عاصي، تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل و الإستثمار، رسالة ماجستير، جامعة حلب سوريا، 2010.

يعتبر تقييم الاداء المالي من الضمانات الاساسية لنمو واستقرار المصارف بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة لذلك تم دراسة وتحليل القوائم المالية لمعرفة مدى تأثير هيكل الموارد والاستخدامات وتأثير قواعد التمويل على الاداء المالي بالإضافة الى التوسع في تطبيق بعض الصيغ التمويلية على حساب صيغ اخرى وتأثيرها على اداء المصارف وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها تزايد معدل العائد على حقوق الملكية في المصرف محل الدراسة، ومحدودية استخدام المشاركة والمضاربة نظرا للمخاطر الناجمة عنهما كما أنّ هناك صيغ استثمارية لم يدخل فيهما المصرف الاسلامي بعد رغبة في الابتعاد عن المخاطر.

2.5. زاهر صبحي بشناق، تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين) ، رسالة ماجستير جامعة غزة، فلسطين، 2011.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشر السيولة والربحية ومؤشرات السوق، توصلت الدراسة الى ان مؤشرات الربحية (بما فيها العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية) أنّ البنوك الاسلامية اقل ربحية منها في البنوك التقليدية.

3.5. بولحية الطيب و بوجميمة عمر، تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة (2009-2013).

هدفت هذه الدراسة لمعرفة اهم الادوات المالية المستخدمة في البنوك لتقييم ادائها بالإضافة الى مدى تمتعها بالكفاءة الازمة في استخدام تلك الاموال في تحقيق ربحية مقبولة، الدراسة تمت على 10 بنوك في ستة دول للفترة 2009-2013 وقد توصلت الدراسة الى ان هناك مؤشرات مالية ايجابية وبعضها سلبية حيث عرف متوسط العائد على الاصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية تطورا متزايد في جل البنوك خلال فترة الدراسة مما يعكس القدرة على توليد الارباح وتعظيم حقوق الملاك المساهمين.

4.5. عبد الباقي بضياف و آخرون، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية(2009-2016)، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 وذلك من خلال بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة) كفاية رأس المال، السيولة النقدية، سعر الصرف(والمتعير التابع)العائد على حقوق الملكية(باستخدام نماذج بائل وذلك من أجل تبيان طبيعة وقوة العلاقات المراد قياسها، بالإضافة إلى إظهار العوامل الأكثر تفسيراً للأداء المالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر تتمثل في سعر الصرف، كما توصلنا إلى أن السيولة النقدية و كفاية رأس المال غير مؤثر تين على الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.

6. أوجه التشابه و أوجه الاختلاف: تشترك الدراسات السابقة مع دراستنا في كونها تشترك في استخدام المتغيرين: العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية كأدوات لقياس الربحية أو لتقييم الاداء المالي للبنوك نظرا لأهمية هذين البعدين بالإضافة الى بعض الأبعاد كصيغ التمويل و الناتج المحلي الاجمالي والتضخم، أما أوجه الاختلاف فنجد بعض

الاختلاف في المصارف محل الدراسة فقد تضمنت دراسة عبد الباقي و بضياف وآخرون مجموعة من البنوك التقليدية وفترات زمنية مختلفة في حين (دراسة بولحية) ركزت على المقارنة بين البنوك الإسلامية أما (دراسة زاهر صبحي بشناق) فقد ركزت على المقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية، في حين أن (دراسة امارة يحي عاصي) فقد اعتمدت على تقييم الاداء المالي لبنك اسلامي واحد.

7. ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تتميز هذه الدراسة بكونها قد دمجت بين بعض الصيغ الإسلامية كالمضاربة والإجارة مع ابعاد اخرى كالتضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة المرجعي ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بالإضافة الى المقارنة بين مصرفين اسلاميين رائدين في كل من قطر والأردن وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018.

8. منهج البحث والأدوات المستخدمة في الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المتعلقة بها، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري من الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد قام الباحثان بالاعتماد على الأساليب والطرق الإحصائية وباستخدام الاقتصاد القياسي من خلال برمجية "Eviews8" للقيام بمختلف الاختبارات اللازمة للتقدير الإحصائي، واعتمد الباحثان على الوثائق الخاصة بمصرف قطر الإسلامي (QIB) والبنك الإسلامي الأردني لجمع المعطيات والإحصائيات التي تصعب الأدوات السابقة تليبيتها و التي تمّ توظيفها في هذه الدراسة لنفس الغرض لتوضيح مدى تطوّر متغيّرات الدراسة.

9. دراسة الحالة: تتمثل في مصرف قطر الإسلامي الذي يعتبر من المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة في دولة قطر، بالإضافة الى البنك الإسلامي الأردني، وهما مصرفان إسلاميان يوليان أهمية بالغة خاصة فيما يتعلّق بالإفصاح عن قوائمهما المالية ومركزهما المالي من خلال التقارير المالية السنوية التي تنشر.

10. ماهية الأداء المالي: يعبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء. (قريشي إ.، 2011، صفحة 6)، كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركّز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر عن أداء

المؤسسات حيث يعتبر الداعم الأساسي لمختلف النشاطات التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة. (الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي) الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، 2010، صفحة 48)، كما يمكن أن يستخدم ميدان الأداء المالي كميدان أساسي يستخدم في عملية التحليل الداخلي للمؤسسة، فالأداء المالي يمكن أن يستخدمه مدراء المؤسسات في تحديد مستوى الأداء الكلي في المؤسسة، فضلا على ما يمكن أن يقدمه من نقاط قوة داخلية، ويلاحظ وجود سببين رئيسيين للاستخدام الواسع للمقاييس المالية للأداء: (الدعاس، 2010، صفحة 97)

أولاً- أن المقاييس والمؤشرات المالية للأداء كالربح مثلا، ترتبط ارتباطا مباشرا بالأهداف البعيدة المدى للمؤسسة والتي تكون دائما أهدافا مالية؛

ثانياً- أن الاختيار الدقيق للمقاييس المالية يوفّر صورة إجمالية عن أداء المؤسسة، وإنّ هذا المقياس المالي الكلي مثل الأرباح يعدّ خلاصة نجاح استراتيجيات المؤسسة.

1.10 مفهوم الاداء المالي: هناك العديد من التعريفات للأداء المالي التي وردت للأداء المالي نذكر منها:

يعرّف الأداء المالي بأنه: "وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم، كما أنّ الأداء المالي يوضّح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كقاعدة السياسة التمويلية للمؤسسة". (الدوري، 2003، صفحة 234)

يقصد بالأداء المالي أيضا: "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدّدة مسبقا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثمّ مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة". (خيضر، 2019، صفحة 223)

والملاحظ من خلال التعاريف السابقة أنّ الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تشير الى سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد نقاط قوّة ونقاط ضعف المؤسسة.

2.10 مفهوم تقييم الأداء المالي: اختلف الباحثون حول مفهوم تقييم الأداء وأدواته ومؤشراته، ويرجع هذا الاختلاف الى التباين في وجهات النظر بين الباحثين من الزاوية التي

ينظر إليها، والمؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء نفسها، ومن بين هذه التعاريف نذكر مايلي:

يعرّف تقييم الأداء المالي على أنه: "مدى تحقيق القدرة الايرادية و القدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أنّ الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية، أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الانتاج وفقا للنظرية الحديثة" (الغني، 2006، صفحة 41).

وتعرّف عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنها: "تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدّدة مسبقا" (جمعة، 2000، صفحة 38).

يعرّف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه: "تحديد كفاءة العمل المصرفي وتحليل وتقييم مستويات أدائه ويفترض أن يوفر التقييم معلومات وافية عن نقاط الضعف والقوة خلال فترة زمنية معيّنة ممّا يوفر وسيلة كفوة لترشيد الأداء وتقويمه" (التجاني، 2015، صفحة 32)، ويختلف الباحثون في الاتفاق على مجموعة واحدة من النسب والمؤشرات المالية التي لها القدرة على قياس الأداء المالي للمصارف، وهذا الاختلاف يرجع الى اختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات الرقابية، أستخدمت عدّة نماذج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس أداء المصارف منها: ما يعرف بنظام **CAMELS** لترتيب المصارف من حيث الأداء (قريشي م.، تقييم أداء المؤسسات المصرفية- دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، 2004، صفحة 90)

خلال السنوات الأخيرة زاد الاهتمام ببعض مؤشرات قياس الأداء المالي على غرار العائد على حقوق الملكية (ROE) و العائد على الأصول (ROA)، والعائد على الأموال المستثمرة (ROCE) والعائد قبل دفع الفوائد والضرائب (EBIT)، والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) (BOUAMAMA, 2015, p. 71)

1.1 مؤشرات الربحية لقياس الأداء المالي في المصارف:

1.1.1. معدل العائد على الأصول (ROA): ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على إجمالي الموجودات (الأصول)، ويعبر هذا المقياس عن مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، كما يقيس كفاءة الشركة وإدارتها في استخدام أصولها الاستخدام الأمثل، من أجل تحقيق أهداف المساهمين المتمثلة بتعظيم الأرباح، وتعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج، ومن ثم فهو يستخدم لمقارنة الأداء المالي بين الشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول، وبالتالي فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية الشركة في تحويل تلك الأموال المستثمرة (القضاة، 2013، صفحة 172) وهناك اتجاه عام لدى المصارف في زيادة تحسين أدائها، بتحقيق أكبر قدر ممكن من العائد وأقل قدر من المخاطر، فكلما ارتفع العائد ترتفع المخاطر نظرا لوجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين، وقد وضح نظام ديبونت "Dupont System" أثر الكفاءة الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول، ويبيّن كذلك قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من معدل العائد على الأصول، ويمكن قياسه بمؤشرين هما هامش الربح ومنفعة الأصول (حماد، 2001)

2.1.1. مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): هو مؤشّر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وهو نموذج يمكن المحلل المالي من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف انطلاقا من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال (بوزيد، 2017، صفحة 29)، وقد أعتبر نموذج أو مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية وقد استنتج هذا النموذج من طرف "دافيد كول"، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدّة أشكال، تمكّن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تمّ اختيارها تتمثل في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر التشغيل (قريشي م.، 2004، صفحة 90)، كما شرح وبينّ نظام ديبونت "Dupont System" أيضا العلاقة بين العائد

على الأصول والعائد على حقوق الملكية وأظهر أن الفرق بينهما يكمن في استخدام الرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية).

12. الدراسة التطبيقية:

تعتمد مؤشرات تقييم أداء المصارف على البيانات المالية والمحاسبية والتقارير المالية المتضمنة نشاط مصرفين إسلاميين (مصرف قطر الإسلامي و البنك الإسلامي الأردني)، وتم تقدير النموذج الخطي لمتغيرات الدراسة باستخدام برمجية Eviews8، اما ابعاد الدراسة فهي: (الناتج المحلي الإجمالي (Pib) التضخم (Inf)، سعر الفائدة المرجعي (i)، سعر الصرف) (، سعر المربحة (Murabaha)، سعر الإجارة (Ijara))، باعتبارها مكونات أساسية لمخاطر السوق وتسمى كذلك بالمخاطر التجارية أو مخاطر تقلبات الأسعار وهي مخاطر ناتجة عن تقلب قوى العرض والطلب وتقلب الأسعار في السوق، والتي تتأثر بها المصارف الإسلامية بصفة خاصة، وقد تم اختيار سعر المربحة وسعر الإجارة باعتبارهما الأكثر استعمالاً في مصرفي الدراسة، إذ تشكل عمليات التمويل بالمربحة نسبة 90% من إجمالي التمويلات لأغلب فترة الدراسة تقريباً، ثم تليها الإجارة باعتبارها صيغة تمويل قائمة على المديونية، أما علاقة الأبعاد (المتغيرات المستقلة) بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) أي علاقة مخاطر السوق بربحية المصرف، بحيث تمثل هذه الأبعاد محددات رئيسية للأداء المالي للمصرف، ونظراً لما تواجهه المصارف الإسلامية من مخاطر السوق فهذه الأخيرة يمكن أن تؤثر على عوائدها وربحياتها، وبالتالي على أدائها المالي، وقد استعملنا متغير سعر الفائدة المرجعي (i) كبعد يؤثر على الأداء المالي للمصارف الإسلامية على الرغم أن هذه الأخيرة لا تتعامل بأسعار الفائدة أخذاً أو إعطاءً، إلا أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة تُحدث بعض المخاطر في إيرادات المصارف الإسلامية، لأنها تستخدم سعراً مرجعياً لتحديد أسعارها لمنتجاتها المالية المختلفة، فمثلاً في المربحة يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، واعتماد الكثير من العمليات في المصارف الإسلامية على معدل الفائدة السائد في السوق في ضبط هوامشها الربحية وأحياناً تسعير خدماتها، خاصة منها معدل الفائدة العالمي المعروف بـ "LIBOR" London Inter-bank Offered Rate أي سعر الفائدة لما بين البنوك في سوق لندن، وبذلك أصبح استخدام ليبر أمراً معتاداً في تسعير المنتجات الإسلامية وبالذات المربحات والإجارة والإستصناع والسلم وكذلك الصكوك الإسلامية (ناصر، 2020)، بالإضافة الى

الالتزام بطبيعة الحال بمعدلات الفائدة التي يحددها البنك المركزي للبنوك التقليدية في كلتا الدولتين (قطر و الأردن) كمعدلات إسترشادية، وحتى طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، و حتى إن تغير السعر المرجعي، لن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود (ذات الدخل الثابت)، ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة عن تحركات سعر الفائدة المرجعي (i).

المتغيرات التابعة في النموذج هما: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، أما المتغيرات المستقلة فهي الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، حجم التمويل بالمرابحة، حجم التمويل بالإجارة، وقد تم إهمال ابعاد الدراسة غير المعنوية او الضعيفة (أسعار الصرف مثال على ذلك) في حين تُبرز المؤشرات المرتبطة بالدراسة مهما كانت أهميتها الإحصائية إذا كان النموذج العام مقبولا إحصائيا.

1.12 مصرف قطر الإسلامي: هو أول مصرف إسلامي في قطر، بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصه حوالي 12% من إجمالي السوق المصرفية، وفي نهاية ديسمبر 2017 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 15,3 مليار ريال قطري (4.2 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 150 مليار ريال قطري (41.15 مليار دولار أمريكي). (dohahamadairport, 2020).

1.1.9. تقدير نموذج العائد على الأصول (ROA) لمصرف قطر الإسلامي:

| تقدير نموذج العائد على الأصول | الفترة |
|--|--------|
| $[ROA_t = a_0 + a_1(Pib)_t + a_2(i)_t + a_3(Inf)_t + a_5(Ijar)_t + a_6(Murabaha)_t + \varepsilon_t]$ | |
| $[ROA_t = 4.73 - 0.02(Pib)_t + 0.35(i)_t + 0.1(Inf)_t - 1.17E^{-7}(Ijara)_t + 1.24E^{-8}(Murabaha)_t + \varepsilon_t]$ | 2008 |
| $T\ statistic = 1.72, -2.55, 0.97, 2.66, -1.23, 0.44$ | - |
| $F-statistic = 18.74, R^2 = 94.9\%, Adj R^2 = 89.9\% DW = 1.9$ | 2018 |

1.1.1.12. التقييم الاقتصادي للنموذج: نلاحظ الإشارة الموجبة لمعلمتي الفائدة والتضخم وأي زيادة فيها بنسبة 1% تؤدي لارتفاع العائد على أصول المصرف بنسبة 0.35%، والأمر نفسه بالنسبة لمعدل التضخم بأثر إيجابي 0.1%، أما تأثير الناتج المحلي الاجمالي فكان سالبا ب -0.02%، مع تأثير شبه معدوم لتغيرات التمويل بصيغتي الإجارة سلبا و المرابحة إيجابا.

2.1.1.12. التقييم الإحصائي و اختبار جودة النموذج: إن قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس درجة التأثير المتعدد تساوي 94.9% مما يدل على أن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تشرح حوالي 95% من تغيرات العائد على الأصول، وهو أفضل نموذج مقدر للمصرف، وأن إحصائية فيشر تساوي 18.74 وهو رقم مقبول نسبياً، وهذا يعني أنه يوجد على الأقل معامل واحد في النموذج لا يساوي الصفر، إحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر عموماً من 2 مما يدل على الدلالة الإحصائية المقبولة نسبياً، اعدى بالنسبة لمتغيرات الفائدة والإجارة.

3.1.1.12. تحليل البواقي: إختبار دورين- واتسون في النموذج تساوي 1.9 للفترة أي في منطقة الارتباط الذاتي للأخطاء وهو ما يؤثر على جودة النموذج نسبياً.

2.1.12. تقدير نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لمصرف قطر الاسلامي:

| تقدير نموذج العائد على حقوق الملكية | الفترة |
|--|-----------|
| $[ROE_t = a_0 + a_1(Pib)_t + a_2(i)_t + a_3(Inf)_t + a_5(Ijar)_t + a_6(Murabha)_t + \varepsilon_t]$ | |
| $[ROE_t = 12.3 - 0.06(Pib)_t + 2.7(i)_t + 0.44(Inf)_t - 6.97E^{-8}(Ijara)_t + 1.66E^{-7}(Murabaha)_t + \varepsilon_t]$ | 2008 - |
| $T statistic = 0.83, -1.47, 1.36, 2.06, 1.09-1.36$ | 2018 |
| $F-statistic = 9.66, R^2 = 90.6\%, Adj R^2 = 81.2\% DW = 2.04$ | |

1.2.1.12. التقييم الاقتصادي للنموذج: نلاحظ الإشارة الموجبة لمعلمتي الفائدة والتضخم وأي زيادة فيها بنسبة 1% تؤدي لارتفاع العائد على حقوق الملكية بالمصرف بـ بنسبة 2.7%، والأمر نفسه بالنسبة لمعدل التضخم بأثر إيجابي 0.44%، أما تأثير الناتج المحلي فكان سالبا بـ -0.06%، مع تأثير شبه معدوم لتغيرات التمويل بصيغتي الإجارة سلبا والمرابحة إيجابا.

2.2.1.12. التقييم الإحصائي و اختبار جودة النموذج: إن قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس درجة التأثير المتعدد تساوي 90.6% مما يدل على أن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تشرح حوالي 91% من تغيرات العائد على حقوق الملكية، وأن إحصائية فيشر تساوي 9.66 وهو رقم مقبول نسبياً، وهذا يعني أنه يوجد على الأقل معامل واحد في النموذج لا يساوي الصفر،

إحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل عموماً من 2 مما يدل على الدلالة الإحصائية الضعيفة نسبياً، عدا بالنسبة لمعدّل التضخم.

3.2.1.12. تحليل البواقي: إختبار دورين- واتسون في النموذج تساوي 2.04 للفترة المدروسة، أي في منطقة عدم الارتباط الذاتي للأخطاء وهو ما يحسّن من جودة النموذج نسبياً.

2.12 البنك الإسلامي الأردني: تأسس البنك الإسلامي الأردني عام 1978، حيث يعتبر أول بنك إسلامي يؤسس في الأردن، تم استبدال قانون البنك الخاص الذي كان البنك يعمل بموجبه بقانون جديد تضمّن فصل خاص بالبنوك الإسلامية والقضايا الرقابية الخاصة بها، يمتلك البنك حالياً شبكة تتكون من 75 فرعاً و 28 مكتباً مصرفياً، إضافة إلى العمل كوسيط مالي في سوق عمان المالي من خلال شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية المملوكة للبنك.

1.2.12. تقدير نموذج العائد على الأصول للبنك الإسلامي الأردني:

| تقدير نموذج العائد على الأصول | الفترة |
|--|----------|
| $[ROA_t = a_0 + a_1(i)_t + a_2(Inf)_t + a_3(Pib)_t + a_4(Ijara)_t + a_5(Murabaha)_t + \varepsilon_t]$ | |
| $[ROA_t = 0.16 - 0.12(i)_t + 0.09(Inf)_t + 0.26(Pib)_t - 1.67E^{-9}(Ijara)_t - 5.9E^{-9}(Murabaha)_t + \varepsilon_t]$ | 200 8 |
| $T statistic = (0.07, -0.63, 1.55, 1.66, -0.5, -2.48)$ | - 201 |
| $F-statistic = 3.46, R^2 = 77.6\%, Adj R^2 = 55.1\% DW = 2.34$ | 8 |

1.1.2.12. التقييم الاقتصادي للنموذج: نلاحظ الإشارة الموجبة لمعلمة الناتج المحلي الإجمالي وأي زيادة فيه بنسبة 1% تؤدي لارتفاع العائد على أصول البنك بنسبة 0.26%، والأمر نفسه بالنسبة لمعدّل التضخم بأثر إيجابي 0.09%، أما تأثير الفائدة فكان سالبا ب - 0.12%، مع تأثير سلبي شبه معدوم لتغيرات التمويل بصيغتي الإجارة والمربحة.

2.1.2.12. التقييم الإحصائي و اختبار جودة النموذج: إن قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس درجة التأثير المتعدد تساوي 77.6% مما يدل على أن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تشرح حوالي 78% من تغيّرات العائد على الأصول ولكن هذه النسبة تنخفض إلى 55% باستخدام معدل التحديد المعدّل، ومع ذلك فهو أفضل نموذج عند المقارنة مع نماذج أخرى

تمّ أو يمكن اختبارها، ولمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل يستخدم اختبار فيشر-F statistic، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لكل متغيرة على حدى يُلجأ إلى إحصائية ستيودنت t-Statistic، إن إحصائية فيشر تساوي 3.46 وهو رقم ضعيف نسبياً، ممّا يجعلنا نرفض بتحفظ فرضية العدم "كل معاملات النموذج معدومة" وهذا يعني أنّه يوجد على الأقل معامل واحد في النموذج لا يساوي الصفر، ومع ذلك فالقدرة التفسيرية للنموذج قد تحتاج لمتغيرات مفسّرة أخرى، وأنّ إحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل من 2 ما يدل على الدلالة الإحصائية الضعيفة نسبياً عدا "المرابحة" لمعاملاتها واتجاه تغيّراتها.

3.1.2.12. تحليل البواقي: حتى تكون مقدرات المربعات الصغرى غير متحيّزة وذات التباين الأصغر يضع الاقتصاديون القياسيون شروطاً على الأخطاء أهمها: أن خطأ كل مشاهدة تتبع التوزيع الطبيعي فضلاً عن أن أخطاء المشاهدات مستقلة عن بعضها بعضاً، وتُقدر الأخطاء بالبواقي وهي عبارة عن الفرق بين المشاهدات الفعلية للمتغيّرات والقيم المقدرة لها، ولاختبار استقلالية الأخطاء يستخدم اختبار دورين- واتسون وهي محصورة بين 0 و 4، وفي النموذج تساوي 2.34 للفترة المدروسة، أي في منطقة عدم الارتباط الذاتي للأخطاء وهو ما يدعم جودة النموذج.

2.2.12. تقدير نموذج العائد على حقوق الملكية للبنك الإسلامي الأردني:

| تقدير نموذج العائد على الأصول | الفترة |
|--|-----------|
| $[ROE_t = a_0 + a_1(i)_t + a_2(Inf)_t + a_3(Pib)_t + a_4(Ijara)_t + a_5(Murabaha)_t + \varepsilon_t]$ | |
| $[ROE_t = -3.6 + 2.33(Pib)_t - 1.19(i)_t + 0.7(Inf)_t - 3.68E^{-8}(Ijara)_t - 3.95E^{-8}(Murabaha)_t + \varepsilon_t]$ | 2008 - |
| $T\ statistic = (-0.19, 1.78, 1.36-0.75, -1.33, -2)$ | 2018 |
| $F-statistic = 2.21, R^2 = 68.8\%, Adj R^2 = 37.7\% DW = 2.2$ | |

1.2.2.12. التقييم الاقتصادي للنموذج: نلاحظ الإشارة الموجبة لمعلمة الناتج المحلي الإجمالي وأي زيادة فيه بنسبة 1% تؤدي لارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة 2.33%، والأمّر نفسه بالنسبة لمعدل التضخم بأثر إيجابي 0.7%، أمّا تأثير معدّل الفائدة فكان سالباً بـ -0.19%، مع تأثير سلبي شبه معدوم لتغيّرات التمويل بصيغتي الإجارة والمرابحة.

2.2.2.12. التقييم الإحصائي و اختبار جودة النموذج: إنّ قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس درجة التأثير المتعدّد تساوي 68.8%، ممّا يدلّ على أنّ المتغيّرات المستقلة تشرح

حوالي 69% من تغيرات العائد على حقوق الملكية، ولكن هذه النسبة تتخفص إلى 37.7% بإستخدام معدل التحديد المعدل، ومع ذلك فهو أفضل نموذج مقدر، وأن إحصائية فيشر تساوي 2.21 وهو رقم ضعيف نسبيا، مما يجعلنا نرفض بتحفظ فرضية العدم" كل معاملات النموذج معدومة "وهذا يعني أنه يوجد على الأقل معامل واحد في النموذج لا يساوي الصفر، ومع ذلك فالقدرة التفسيرية للنموذج قد تحتاج لمتغيرات مفسرة أخرى، إحصائية ستوبونت بالقيمة المطلقة أقل من 2 مما يدل على الدلالة الإحصائية الضعيفة نسبيا.

3.2.2.12. تحليل البواقي: إختبار دورين- واتسون في النموذج تساوي 2.2 خلال أي في منطقة عدم الارتباط الذاتي للأخطاء وهو ما يدعم جودة النموذج نسبيا.

13. تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية:

1.13. تفسير وتحليل متغيرات الدراسة لمصرف قطر الاسلامي واختبار الفرضيات:

الجدول رقم(1): معاملات المتغيرات المستقلة لمعادلة العائد على الأصول لمصرف قطر

الاسلامي للفترة 2008-2018

| اسم المصرف | المعامل الثابت a_0 | معامل الناتج المحلي الاجمالي (Pib) | معدل سعر الفائدة المرجعي (I) | معدل التضخم (Inf) | معامل سعر الإجارة (Ijara) | معامل سعر المربحة Murabaha |
|--------------|----------------------|------------------------------------|------------------------------|-------------------|---------------------------|----------------------------|
| قطر الاسلامي | 4.731351 | -0.019588 | 0.353229 | 0.105729 | $-1.17E^{-7}$ | $1.247E^{-8}$ |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews8" الجدول رقم(2): معاملات المتغيرات المستقلة لمعادلة العائد على حقوق الملكية لمصرف

قطر الاسلامي للفترة 2008-2018

| اسم المصرف | المعامل الثابت a_0 | معامل الناتج المحلي الاجمالي (Pib) | معدل سعر الفائدة المرجعي (I) | معدل التضخم (Inf) | معامل سعر الإجارة (Ijara) | معامل سعر المربحة Murabaha |
|--------------|----------------------|------------------------------------|------------------------------|-------------------|---------------------------|----------------------------|
| قطر الاسلامي | 12.27861 | -0.060371 | 2.670435 | 0.4386673 | $-6.97E^{-8}$ | $1.66E^{-7}$ |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews8"

1.1.13. المعامل الثابت (a_0): وهي تعبر عن القيمة المقدرة للمتغير العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية عند انعدام المتغيرات المستقلة الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الفائدة المرجعي، معامل التضخم، سعر الإجارة، سعر المرابحة).

2.1.13. معامل الناتج المحلي الإجمالي (Pib): وهي تعبر عن نسبة التغير المقدّر في المتغير التابع عند زيادة المتغير المستقل الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مئوية واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ونظرا لوجود إشارة سالبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ذلك يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي و العائد على الأصول (أنظر الجدول 1)، ونظرا لوجود إشارة سالبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي فذلك يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي و العائد على حقوق الملكية (أنظر الجدول 2).

3.1.13. معدل سعر الفائدة المرجعي (i): وهي تعبر عن نسبة التغير المقدّر في المتغير التابع عند زيادة المتغير المستقل معدل سعر الفائدة المرجعي بنسبة مئوية واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ونظرا لوجود إشارة موجبة لسعر الفائدة المرجعي فذلك يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة المرجعي و العائد على الأصول (أنظر الجدول 1)، ونظرا لوجود إشارة موجبة لسعر الفائدة المرجعي فذلك يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة المرجعي و العائد على حقوق الملكية (أنظر الجدول 2).

4.1.13. معدل التضخم (Inf): وهي تعبر عن نسبة التغير المقدّر في المتغير التابع عند زيادة المتغير المستقل معدل التضخم بنسبة مئوية واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ونظرا لوجود إشارة موجبة لمعدل التضخم فهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والعائد على الأصول (أنظر الجدول 1)، ونظرا لوجود إشارة موجبة لمعدل التضخم فهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والعائد على حقوق الملكية (أنظر الجدول 2).

5.1.13. سعر الاجارة (Ijara): هي تعبر عن نسبة الزيادة المقدرة في المتغير التابع عند زيادة المتغير المستقل سعر الاجارة بنسبة مئوية واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ونظرا لوجود إشارة سالبة لسعر الاجارة فهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الاجارة والعائد على الأصول ومعنى ذلك أن التوسع في عمليات الإجارة قد كبد المصرف خسائر

خلال الفترة المدروسة كما هو موضح في (الجدول 1)، ونظرا لوجود إشارة سالبة لسعر الاجارة فهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الاجارة والعائد على حقوق الملكية ومعنى ذلك أن التوسع في عمليات الاجارة قد كبد المصرف خسائر ولكن بقيم كبيرة خلال الفترة المدروسة كما هو موضح في (الجدول 2).

6.1.13. سعر المرابحة (Mourabaha): هي تعبير عن نسبة الزيادة المقدرة في المتغير التابع عند زيادة المتغير المستقل سعر المرابحة بنسبة مئوية واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ونظرا لوجود إشارة موجبة لسعر المرابحة فهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر المرابحة والعائد على الأصول ذلك أن عمليات التمويل في إطار المرابحة قد حققت أرباح للمصرف لكن ليست بقيم كبيرة خلال الفترة المدروسة كما يظهر في الجدول 1، ولوجود إشارة موجبة لسعر المرابحة فهذا يشير إلى علاقة طردية بين سعر المرابحة والعائد على حقوق الملكية أي أن عمليات التمويل في إطار المرابحة قد ساهمت في تحقيق أرباح للمصرف ولكن ليست بقيم كبيرة خلال الفترة المدروسة كما يوضحه (الجدول 2)

2.13. تفسير وتحليل متغيرات الدراسة للبنك الإسلامي الأردني واختبار الفرضيات:

الجدول رقم (3): معاملات المتغيرات المستقلة لمعادلة العائد على الأصول للبنك الإسلامي الأردني للفترة

2018-2008

| اسم المعامل | المعامل الثابت a_0 | معامل الناتج المحلي الاجمالي Pib | معدل سعر الفائدة المرجعي (I) | معدل التضخم (Inf) | معامل سعر الاجارة (Ijara) | معامل سعر المرابحة Murabah a |
|-------------------|----------------------|----------------------------------|------------------------------|-------------------|---------------------------|------------------------------|
| الاسلام ي الأردني | 0.16180 4 | 0.26357 7 | -0.120763 | 0.09537 2 | -1.67 ^{E-9} | -5.90 ^{E-9} |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews8"

الجدول رقم (4): معاملات المتغيرات المستقلة لمعادلة العائد على حقوق الملكية للبنك

الإسلامي الأردني للفترة 2008-2018

| معامل سعر المربحة Murabah a | معامل سعر الإجارة (Ijara) | معدل التضخم (Inf) | معدل سعر الفائدة المرجعي (i) | معامل الناتج المحلي الإجمالي Pib | المعامل الثابت a_0 | اسم المصرف |
|--------------------------------------|---------------------------------|-------------------------|------------------------------------|--|----------------------------|-------------------------|
| -3.95^{E-8} | -3.68^{E-8} | 0.69795 2 | -1.188987 | 2.33721 5 | 3.60227 3 | الإسلام ي الأردني |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews8"

1.2.13. المعامل الثابت (a_0): وهي تعبر عن القيمة المقدرة للمتغير العائد على الأصول

وعلى العائد على حقوق الملكية عند انعدام المتغيرات المستقلة الأخرى المشار إليها سابقاً.

2.2.13. معامل الناتج المحلي الإجمالي (Pib): نظراً لوجود إشارة موجبة لمعامل الناتج

المحلي الإجمالي في كلا الجدولين (3 و4) فهذا يعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و العائد على الأصول من جهة، و وجود علاقة طردية كذلك بين الناتج المحلي الإجمالي و العائد على حقوق الملكية من جهة ثانية.

3.2.13. معدل سعر الفائدة المرجعي (i): نظراً لوجود إشارة سالبة لسعر الفائدة المرجعي

في كلتا الجدولين (3 و4) فذلك يشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة المرجعي و العائد على الأصول من جهة، و وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة المرجعي و العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى.

4.2.13. معدل التضخم (Inf): نظراً لوجود إشارة موجبة لمعدل التضخم في كلتا

الجدولين (3 و4)، فهذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والعائد على الأصول من جهة، و وجود علاقة طردية كذلك بين معدل التضخم والعائد على حقوق الملكية من جهة ثانية.

5.2.13. سعر الاجارة (Ijara): نظراً لوجود إشارة سالبة لسعر الاجارة في كلا

الجدولين (3 و4)، فهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الاجارة والعائد على الأصول من جهة، و وجود علاقة عكسية أيضاً بين سعر الاجارة والعائد على حقوق الملكية من جهة

ثانية، ومعنى ذلك أن التوسع في عمليات الإجارة قد كَبَدَ المصرف خسائر ولكن ليست بقيم كبيرة خلال الفترة المدروسة.

6.2.13. سعر المرابحة (Mourabaha): نظرا لوجود إشارة سالبة لسعر المرابحة في كلتا الجدولين (3 و4) فهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر المرابحة والعائد على الأصول من جهة، و وجود علاقة عكسية بين سعر المرابحة والعائد على حقوق الملكية من جهة ثانية، ومعنى ذلك أن عمليات التمويل في إطار المرابحة قد كَبَدَت خسائر للمصرف ولكن ليست بقيم كبيرة خلال الفترة المدروسة.

14. خاتمة:

تستفيد إدارات المصارف في تقييم أدائها المالي من حساب العائد على الأصول ليقَدِّروا كفاءة أصولهم في توليد الأرباح ومن ثمّ قياس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المالية المتاحة، ولكن لا يستفيد المستثمرين من هذا العائد، ذلك أنّ هذا العائد لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير الرافعة المالية فلا يفرّق بين قيمة رأس المال المستثمر وحجم الودائع وأية مصادر تمويل أخرى تمثل مجموع الأصول، لذلك يرى كثير من المستثمرين أن النظر في العائد على حقوق الملكية مناسب لأهدافهم أكثر من النظر في العائد على الأصول، لأنّ تحقيق عائد على حقوق الملكية مرتفع يمكن أن يرجع سببه إلى الارتفاع في العائد على الأصول، أو إلى الرافعة المالية أو لكلاهما معاً باعتبارهما من مكوناته، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Pib): توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في مصرف قطر الإسلامي في حين البنك الإسلامي الأردني نجد ان العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و العائد على الأصول من جهة، و العائد على حقوق الملكية من جهة ثانية وهذه النتيجة تتفق و النتيجة المتوصل اليها في دراسة بولحية الطيب وبوجميلة عمر.

- معدل سعر الفائدة المرجعي (i): وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة المرجعي و العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية في مصرف قطر الإسلامي (نقبل الفرضية) في حين البنك الإسلامي الأردني نجد ان العلاقة عكسية بين سعر الفائدة المرجعي و العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (نرفض الفرضية).

- معدل التضخم (Inf): وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في كلا البنكين (نقبل الفرضية).
- سعر الاجارة (Ijara): وجود علاقة عكسية بين سعر الاجارة والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في كلا البنكين محل الدراسة وهذه النتيجة تتفق ودرسة امارة محمد يحي عاصي (نرفض الفرضية).
- سعر المرابحة (Mourabaha): وجود علاقة طردية بين سعر المرابحة والعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في مصرف قطر الاسلامي (نقبل الفرضية)، في حين البنك الاسلامي الاردني نجد أنّ العلاقة عكسية بين سعر المرابحة والعائد على الأصول من جهة، وعلاقة عكسية بين سعر المرابحة والعائد على حقوق الملكية من جهة ثانية (نرفض الفرضية)، وهذه النتيجة تتفق ودراسة امارة محمد يحي عاصي فيما يخص البنك الاسلامي الاردني.
- أنّ معدل العائد على الأصول يعدّ مقياساً لربحية كافة استثمارات المصرف الاسلامي القصيرة والطويلة الأجل، إلا أنّنا نسجّل تركّز التمويلات في المرابحة والإجارة في كلا المصرفين.
- على إدارة المصارف التحقّق من أسباب الإرتفاع (أو الانخفاض) في العائد على حقوق الملكية وتحليله، فإذا كان سبب هذا الارتفاع يرجع إلى العائد على الأصول، فإنّ ذلك يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى الجيّد من الكفاءة التشغيلية في استخدام الأصول، أمّا إذا كان سبب ارتفاعه هو الرافعة المالية فإنّ هذا يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق هذا المستوى من العائد، والعكس صحيح.
- قد يؤديّ التوسّع في عمليات التمويل بالمرابحة أو بالإجارة الى تكبّد المصارف الاسلامية خسائر للمصرف، كما هو الحال بالنسبة لمصرفي قطر الاسلامي والأردني الاسلامي. وكإجابة على فرضيات الدراسة نقبل الفرضية القائلة أنّ هناك تباين في العلاقة بين ابعاد الدراسة.

15. قائمة المراجع:

1. جمعة، فرحات السعيد. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.
2. بن ساسي، إلياس؛ قريشي، يوسف. (2011). التسيير المالي (الإدارة المالية)، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
3. العلاونة، رانيا زيدان شحادة. (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأردن، دار عماد الدين للنشر والتوزيع.
4. فلاح، حسن الحسيني؛ الدوري، مؤيد عبد الرحمان. (2003). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
5. محمود الخطيب، محمد. (2010). العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، الأردن، دار الحامد للنشر.
6. بورنيسة، مريم؛ خنفري، خيضر. (2019). تشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم التجارية- الجزائر، مجلد 18، العدد 1.
7. دادن، عبد الغني. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث- جامعة ورقلة (الجزائر)، مجلد 4، عدد 4.
8. بن بوزيد، سليمان. (2017). استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
9. شعوبي، محمود فوزي؛ التجاني، إلهام. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية- جامعة بسكرة، مجلد 9، عدد 1.
10. الدعاس، عبد الله أحمد عبد الله. (2010). إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية- الأردن، مجلد 37، عدد 1.

11. قرينشي، محمد جموعي. (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية - دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث- ورقة (الجزائر)، مجلد 3، عدد 3.

12. سليمان، ناصر. (2020/05/15). التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، محاضرة أقيمت بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 8، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي الخاص بالدكتور سليمان ناصر:

<http://www.drmacer.net/mol taka.html> (تاريخ تصفح الموقع: 2020/10/25).

13. BOUAMAMA، Mohamed، (2015), Nouveaux défis du système de mesure de la performance- cas des tableaux de bord, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Bordeaux, France.

الملاحق:

مصرف قطر الإسلامي:

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 07/22/19 Time: 12:15
Sample: 2008 2018
Included observations: 11

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C | 12.27861 | 14.72530 | 0.833845 | 0.4424 |
| PIB | -0.060371 | 0.041144 | -1.467303 | 0.2022 |
| I | 2.670435 | 1.959927 | 1.362518 | 0.2312 |
| INF | 0.438673 | 0.212600 | 2.063377 | 0.0940 |
| MURABAHA | 1.66E-07 | 1.52E-07 | 1.095512 | 0.3232 |
| IJARA | -6.97E-07 | 5.11E-07 | -1.363286 | 0.2310 |
| R-squared | 0.906249 | Mean dependent var | 14.62546 | |
| Adjusted R-squared | 0.812499 | S.D. dependent var | 6.218901 | |
| S.E. of regression | 2.692871 | Akaike info criterion | 5.121545 | |
| Sum squared resid | 36.25777 | Schwarz criterion | 5.338578 | |
| Log likelihood | -22.16850 | F-statistic | 9.666602 | |
| Durbin-Watson stat | 2.038962 | Prob(F-statistic) | 0.013178 | |

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 07/22/19 Time: 12:09
Sample: 2008 2018
Included observations: 11

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C | 4.731351 | 2.746198 | 1.722873 | 0.1455 |
| PIB | -0.019588 | 0.007673 | -2.552735 | 0.0511 |
| I | 0.353229 | 0.365617 | 0.966382 | 0.3782 |
| INF | 0.105729 | 0.039649 | 2.666635 | 0.0445 |
| MURABAHA | 1.24E-08 | 2.83E-08 | 0.437178 | 0.6802 |
| IJARA | -1.17E-07 | 9.53E-08 | -1.229880 | 0.2735 |
| R-squared | 0.949351 | Mean dependent var | 2.607754 | |
| Adjusted R-squared | 0.898701 | S.D. dependent var | 1.577908 | |
| S.E. of regression | 0.502207 | Akaike info criterion | 1.762845 | |
| Sum squared resid | 1.261062 | Schwarz criterion | 1.979879 | |
| Log likelihood | -3.695647 | F-statistic | 18.74362 | |
| Durbin-Watson stat | 1.902346 | Prob(F-statistic) | 0.002968 | |

البنك الإسلامي الإسلامي:

| Dependent Variable: ROA | | | | | Dependent Variable: ROE | | | | |
|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Method: Least Squares | | | | | Method: Least Squares | | | | |
| Date: 07/19/19 Time: 11:32 | | | | | Date: 07/19/19 Time: 17:58 | | | | |
| Sample: 2008 2018 | | | | | Sample: 2008 2018 | | | | |
| Included observations: 11 | | | | | Included observations: 11 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. | Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 0.161804 | 2.280167 | 0.070961 | 0.9482 | C | -3.802273 | 18.89097 | -0.190688 | 0.8583 |
| I | -0.120763 | 0.189566 | -0.637051 | 0.5521 | PIB | 2.337215 | 1.314389 | 1.778176 | 0.1355 |
| INF | 0.095372 | 0.061623 | 1.547659 | 0.1824 | I | -1.188987 | 1.570533 | -0.757080 | 0.4831 |
| PIB | 0.263577 | 0.158649 | 1.661389 | 0.1575 | INF | 0.897952 | 0.510544 | 1.367074 | 0.2299 |
| IJARA | -1.67E-09 | 3.34E-09 | -0.500040 | 0.6383 | MURABAHA | -3.95E-08 | 1.97E-08 | -2.009504 | 0.1007 |
| MURABAHA | -5.90E-09 | 2.38E-09 | -2.485332 | 0.0555 | IJARA | -3.68E-08 | 2.76E-08 | -1.331602 | 0.2405 |
| R-squared | 0.775733 | Mean dependent var | 1.875698 | | R-squared | 0.688495 | Mean dependent var | 15.85603 | |
| Adjusted R-squared | 0.551468 | S.D. dependent var | 0.338351 | | Adjusted R-squared | 0.376991 | S.D. dependent var | 2.378512 | |
| S.E. of regression | 0.226803 | Akaike info criterion | 0.171215 | | S.E. of regression | 1.877382 | Akaike info criterion | 4.400085 | |
| Sum squared resid | 0.256744 | Schwarz criterion | 0.388349 | | Sum squared resid | 17.62282 | Schwarz criterion | 4.817119 | |
| Log likelihood | 5.058318 | F-statistic | 3.458966 | | Log likelihood | -18.20047 | F-statistic | 2.210224 | |
| Durbin-Watson stat | 2.338569 | Prob(F-statistic) | 0.099703 | | Durbin-Watson stat | 2.205979 | Prob(F-statistic) | 0.202247 | |